الكويت تحافظ على الفوائض رغم تراجعها بنهاية يناير 20,7٪

# 1,6 مليار دينار فائض الميزانية في 10 أشهر

3,3 مليارات دينار الفائض قبل استقطاع احتياطي الأجيال

17 مليار دينار إيرادات 10 أشهر بنمو 8,5٪

16,6٪ ارتفاع المصروفات إلى 11,5 مليار دينار

مصطفى صالح

كشفت وزارة المالية في إحصائية المتابعة الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة للسنة المالية 2019/2018، عن أن ميزانية الكويت حافظت على تسجيلها للفوائض المالية للشهر العاشر على التوالي بالعام المالي الجاري، حيث لم تشهد الميزانية إلى الآن، تسجيل أي عجز مالي بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة.

وبنهاية شهر يناير الماضي، سجلت الميزانية فائضا بلغ 1,6 مليار دينار، بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال البالغة 10٪، لينخفض بنسبة 20,7٪ وبقيمة 415,9 مليون دينار عن الفائض المسجل بنهاية شهر ديسمبر الماضي، والبالغ ملياري دينار.

### الإيرادات تواصل الارتفاع

وأظهرت الاحصائية التي حصلت عليها «الأنباء»، مواصلة الإيرادات التي حققتها الكويت بنهاية شهر يناير الماضي الارتفاع، وذلك بدعم كبير من استقرار أسعار النفط خلال الشهر الماضي، وهي المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية، مع بدء سريان اتفاقية خفض الانتاج النفطي وفقا للاتفاق بين دول منظمة «أوبيك» والمنتجين المستقلين من خارجها بمقدار 1,2 مليون برميل يوميا مطلع شهر يناير الماضي.

وارتفعت الايرادات بنهاية يناير 8,5٪، لتسجل 17 مليار دينار مقارنة بتسجيلها 15,68 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي، وقد تراوحت أسعار النفط خلال شهر ديسمبر الماضي بين 51,4 دولارا للبرميل في بداية الشهر، وأنهت الشهر عند 60,5 دولارا للبرميل، بمتوسط يومي أعلى من شهر ديسمبر الماضي عند 58,7 دولارا للبرميل، وفقا للبيانات المعلنة من مؤسسة البترول الكويتية.

### ارتفاع المصروفات

وفي المقابل، بلغت المصروفات بالميزانية بنهاية يناير الماضي 11,56 مليار دينار مقارنة بـ9,9 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي، بزيادة نسبتها 16,6٪، وبقيمة 1,6 مليار دينار، وقد استحوذ الباب الأول بالميزانية على النصيب الأكبر من ارتفاع المصروفات خلال شهر يناير الماضي بنحو 600 مليون دينار.

وذكرت أن فائض الميزانية بنهاية يناير الماضي، جاء بعد استقطاع 1,7 مليار دينار لصالح احتياطي الأجيال القادمة، وهو أعلى بنسبة 8,5٪ من المبلغ المستقطع بنهاية شهر ديسمبر الماضي البالغ 1,56 مليار دينار، لتسجل الموازنة خلال الأشهر الـ 10 الأولى من العام المالي الحالي فائضا قبل الاستقطاع قدره 3,3 مليارات دينار، متراجعا بنسبة 7,9٪ عن الفائض المسجل بنهاية ديسمبر الماضي والبالغ 3,57 مليارات دينار.

وبنهاية 10 أشهر من العام المالي الجاري 2019/2018، تكون موازنة الكويت لم تسجل أي عجز بل سجلت فوائض، بحسب الأشهر المعلن عنها من قبل وزارة المالية، حيث سجلت فائضا بلغ 596 مليون دينار بنهاية أبريل 2018، كما سجلت فائضا بلغ 1,2 مليار دينار بنهاية مايو، و1,8 مليار دينار بنهاية يونيو، و1,5 مليار دينار بنهاية يوليو، و1,7 مليار دينار بنهاية أغسطس، و2,2 مليار دينار فائضا بنهاية سبتمبر، وفائضا بلغ 1,9 مليار بنهاية أكتوبر، و2,3 مليار بنهاية نوفمبر، وملياري دينار بنهاية ديسمبر، و1,6 مليار دينار بنهاية يناير، وذلك بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة.

### الإيرادات النفطية

وأظهرت الإحصائية أن قيمة الإيرادات النفطية للكويت ارتفعت خلال 10 أشهر من العام المالي الحالي بنسبة 8,2٪ على أساس شهري لتبلغ 15,86 مليار دينار، بالمقارنة مع 14,65 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي، وشكلت الإيرادات النفطية المحصلة إلى المقدرة نحو 119٪، لتتخطى الإيرادات النفطية المحصلة للشهر الثاني على التوالي الإيرادات المقدرة في الميزانية الحالية والتي تقدر بـ13,32 مليار دينار، وسجلت الكويت إيرادات غير نفطية في الفترة من مطلع أبريل 2018 وحتى نهاية يناير الماضي بقيمة 1,14 مليار دينار، تمثل 64,7٪ من المقدر تحقيقه عند 1,77 مليار دينار.

### تأخر البيانات

وقالت «المالية» في إحصائيتها ان البيانات الواردة في هذا التقرير لا تمثل مصروفات الفترة بشكل دقيق بسبب تأخر العديد من الجهات الحكومية من نقل البيانات الخاصة بالمرتبات من النظم المتكاملة للخدمة المدنية إلى نظم مالية الحكومة GFMIS نظرا لاستحداث أنواع جديدة في باب المرتبات تهدف إلى ضبط وإحكام عملية صرف، وكذلك لتأخر إدخال المصروفات الخاصة بالمكاتب الخارجية التابعة لبعض الجهات الحكومية وكذلك بعض مصاريف الدعم التي تخضع إلى التحاسب حتى نهاية الفترة.

«أوبار كابيتال»: سهم البنك يتداول عند مضاعفات جيدة بمكرر ربحية 13,7 مرة

# 974 فلساً السعر المستهدف لـ «الوطني» وتوصية بالشراء

أرباح البنك ستتخطى نصف مليار دينار بحلول 2021

18 مليار دينار إجمالي القروض بحلول 2020

علاء مجيد

أوصت شركة اوبار كابيتال المستثمرين بالشراء في سهم بنك الكويت الوطني وحددت السعر المستهدف عند 974 فلسا بزيادة قدرها 14,6٪ عن السعر السوقي البالغ 850 فلسا بإغلاق جلسة 10 فبراير الجاري.

وارجع التقرير توقعاته بنمو الارباح والايرادات الى قوة «الوطني» الرأسمالية وكذلك جودة الاصول وتقديم العديد من الامتيازات المصرفية قياسا بغيرها من البنوك في دول الخليج.

وتوقع التقرير ارتفاع اجمالي القروض من 16,95 مليار دينار خلال العام الحالي الى قرابة 18 مليار دينار بحلول 2020 لتصل الى 19 مليار دينار بحلول 2021.

كما توقع التقرير نمو الأرباح خلال العام الحالي لتصل الى 417 مليون دينار بنهاية 2019 على ان تواصل النمو خلال الأعوام المقبلة لتصل الى 467 مليون دينار بحلول 2020 ثم تتخطى نصف المليار دينار لتصل الى 523 مليون دينار بحلول عام 2021.

واشار التقرير الى أن السهم يتداول عن مضاعفات جيدة بمكرر ربحية 13,7 مرة خلال العام الحالي 2019 وكذلك من المتوقع أن تتحسن المضاعفات ليتداول سهم البنك عند مكرر ربحية 12,8 مرة في العام المقبل 2020 الى أن يصل الى 12 مرة خلال عام 2021.

وكان مجلس ادارة البنك قد أوصى بتوزيعات نقدية تصل الى 35 فلسا للسهم عن العام 2018 مقارنة بـ30 فلسا في السنوات السابقة بالاضافة الى 5٪ أسهم منحة مجانية وذلك بعد أن أعلن البنك عن تحقيق أرباح قياسية عن العام 2018 بلغت 371 مليون دينار بنمو سنوي يصل الى 15٪ مقارنة بصافي أرباح البنك عن العام الماضي.

البنك خصص أمس آخر إصدار بقيمة 160 مليون دينار

# 1,3 مليار دينار سندات «المركزي» لتنظيم السيولة منذ بداية 2019

مصطفى صالح

أعلن بنك الكويت المركزي أمس عن تخصيص إصدار لسندات وتورق مقابل لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة 160 مليون دينار لأجل 3 أشهر بعائد يصل إلى 3٪، على ان يستحق سداد تلك السندات في 14 مايو 2019. ويتزامن هذا الإصدار الجديد مع استحقاق لسندات بقيمة 160 مليون دينار، كان البنك المركزي قد أصدرها في 13 نوفمبر الماضي، لأجل 3 أشهر وبعائد بلغ 2,75٪.

وبذلك، يصل إجمالي سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل التي صدرت لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي منذ بداية 2019 الى 1,3 مليار دينار، وهي بنفس قيمة السندات المصدرة في الفترة المماثلة من العام الماضي. وبلغ حجم السندات المستحق سدادها منذ بداية 2019 حتى 12 الجاري 1,3 مليار دينار.

### مستويات سيولة جيدة

ويحافظ بذلك بنك الكويت المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي من خلال إصدار سندات جديدة بقيمة الإصدارات المستحقة نفسها بما يحدث توازنا بعدم زيادة او خفض مستويات السيولة الحالية، حيث جاءت جميع إصدارات تنظيم السيولة منذ بداية العام لسداد استحقاقات لسندات مماثلة، إذ أصدر «المركزي» 6 إصدارات لسندات وتورق تزامنت جميعها مع استحقاق لسندات في الفترة نفسها.

وقد أصدر البنك المركزي إصدارا وحيدا لسندات الأجل 6 أشهر منذ بداية العام بقيمة 240 مليون دينار، يقابلها استحقاق وحيد لسندات بنفس القيمة خلال الفترة نفسها، فيما أصدر البنك المركزي 5 إصدارات لسندات الأجل 3 أشهر منذ بداية العام بما قيمته 1,08 مليار دينار، يقابلها 5 استحقاقات لسندات بنفس القيمة خلال الفترة نفسها.

### توقف الدين العام

جدير بالذكر أن البنك المركزي قد توقف منذ 27 سبتمبر 2017 عن إصدار سندات دين عام جديدة، وهي سندات يصدرها «المركزي» نيابة عن الحكومة ممثلة في وزارة المالية لسد عجز الموازنة العامة، ويرجع السبب الرئيسي لتوقف تلك السندات الى انتهاء مدة قانون الدين العام والذي يتنظر تجديده من قبل مجلس الأمة.

فيما يطرح البنك المركزي سندات وتورق مقابل للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي، لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

جولة ميدانية للمكاتب الاستشارية اليوم

# «الناقلات» تطوّر مصنع الشعيبة لغاز الطبخ

أحمد مغربي

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» أن شركة ناقلات النفط الكويتية تعتزم تطوير مصنع الشعيبة لتعبئة أسطوانات غاز الطبخ في المنازل وذلك ليواكب احدث وسائل التكنولوجيا في التعبئة والأمان، مشيرا إلى أن الشركة ستقوم اليوم الثلاثاء بتنفيذ زيارة ميدانية للمكاتب الاستشارية الى المصنع للاطلاع عن قرب على ابرز التغييرات التي ستنفذها الشركة في المصنع.

وذكر المصدر أن «ناقلات النفط» طرحت المشروع على هيئة ممارسة للحصول على افضل الأسعار من المكاتب الاستشارية، حيث تمت دعوة 14 مكتبا استشاريا محليا لتقديم الأعمال الاستشارية المطلوبة لتجديد فرع تعبئة الغاز المسال في الشعيبة.

وبين المصدر أن المكتب الاستشاري الذي سيفوز بالعقد سيكون من ضمن مهامه إعداد جميع الأعمال الهندسية ووثائق الممارسة لتجديد فرع الغاز وذلك وفقا للأحكام والشروط والمواصفات التي حددتها الشركة في وثائق الممارسة، وحددت الشركة قيمة شراء كراسة الشروط بـ 75 دينارا وقيمة التأمين الأولى بخطاب ضمان قيمته ألف دينار صالح لمدة 90 يوما من تاريخ الإقفال لصالح الشركة.

علما بأن آخر موعد لتقديم العروض المالية هو 18 مارس المقبل.

هذا، وتبلغ الطاقة الإنتاجية الحالية لمصنع الشعيبة ما يعادل 13 مليون أسطوانة غاز سنويا حجم 12 كجم ويطبق فرع تعبئة الغاز المسال بتطبيق نظام نوبتي عمل بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي.

# «المواصلات».. الجهة المسؤولة عن افتتاح الحكومة مول في القرين

ذكرت وزارة المواصلات في بيان لـ «الأنباء» أن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن افتتاح الحكومة مول في القرين وليست وزارة التجارة. وقالت «المواصلات» إن الوزير خالد الروضان سيفتتح المبنى الجديد بصفته وزيرا لشؤون الخدمات.

■ النرويج الأول عالمياً بأكثر من تريليون دولار.. وأبوظبي للاستثمار الثالث بأصول بلغت 697 مليار دولار

أحمد مغربي

على خلاف العديد من الصناديق السيادية في المنطقة والعالم، حافظت قيمة أصول صندوق الثروة السيادية التي تديره «الهيئة العامة للاستثمار» على ثباتها واستقرارها.

فقد بين رصد قامت به «الأنباء» لآخر تحديث لقاعدة بيانات معهد «SWFI» المتخصص برصد حركة صناديق الثروة السيادية، استقرار أصول الكويت عند 592 مليار دولار، وعدم تسجيل أي تغير سلبي منذ آخر تقييم أجراه المعهد، كما حافظ «السيادي الكويتي» على ترتيبه الرابع عالميا.

وفيما لم تسجل قيمة أصول الكويت الخارجية أي تغيير يذكر، سجلت بقية صناديق الثروة العربية والخليجية تغييرات كثيرة وملحوظة بين سلبي وإيجابي، وحقق الصندوق السيادي النرويجي أفضل مكاسب حيث ارتفعت قيمة أصوله بنحو 16,6 مليار دولار لتبلغ أكثر من تريليون دولار، وبقي بذلك الصندوق النرويجي، متصدرا قائمة أفضل صناديق الثروة السيادية في العالم.

وحافظ جهاز أبوظبي للاستثمار على مركزه في المرتبة الثالثة عالميا ضمن قائمة أكبر الصناديق بأصول بلغت 697 مليار دولار.

وبحسب التقرير بلغ إجمالي موجودات الصناديق السيادية بنهاية فبراير 2019 نحو 8,14 تريليونات دولار، واستحوذت السعودية على 10,8٪ من إجمالي الثروات السيادية في العالم وهو ما يعادل 875,6 مليار دولار، فيما استحوذت الإمارات على 14,6٪ من الثروات السيادية في العالم وبما يعادل 1190,8 مليار دولار.